

الهجرة غير الشرعية بين التداعيات والمقاربات - تداخلات مفاهيمية –

Illegal Immigration : Implications and Approaches - Conceptual Overlaps –

فريد دامس¹، درار عجوج²

¹ مخبر الديناميات الاجتماعية في الأوراس جامعة باتنة1 (الجزائر)، dames.farid@univ-batna.dz

² جامعة محمد لمين دباغين – سطيف2 (الجزائر)، dirar05dirar@gmail.com

تاريخ القبول: 2025/12/28

تاريخ الإرسال: 2025/09/17

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى بسط مفاهيم الهجرة غير الشرعية وتداعياتها المتنوعة ومدى تطور مفهوم الهجرة عامة والهجرة غير الشرعية خاصة، ليكون مفهوما عابرا للتخصصات تتعدد فيه المقاربات وتتنوع فيه الرؤى والنظريات باختلاف زوايا النظر، بين اقتصادية وثقافية وأمنية واجتماعية ونفسية، تطور مفهوم الهجرة غير الشرعية وارتبط بمفاهيم كالإتجار بالبشر والأمن القومي والتهريب، سنحاول إعطاء نظرة حول هذه الظاهرة، من خلال الوقوف على أهم المراحل التاريخية لتطور ظاهرة الهجرة، انطلاقا من الهجرة القسرية إلى الهجرة الانتقائية، تحت غطاء الهجرة المقتنة أو المنظمة وبروز ظاهرة الهجرة غير الشرعية كمصطلح ومفهوم حديث ... خاصة في ظل الظروف الراهنة التي أصبحت تمثل تهديدا أمنيا وتحديا دوليا، لا سيما بعد الأحداث السياسية والأمنية التي شهدتها المنطقة العربية سنة 2011، والتي زادت في حدتها رغم الإجراءات الأمنية الصارمة التي اتخذتها معظم الدول المتقدمة والنامية، والسعي الحثيث لمنظمة الهجرة الدولية على تشجيع الهجرة الإنسانية المنظمة، التي تخدم مصالح الجميع في إطار مكافحة الهجرة غير الشرعية والحد من خطورتها واستفحالها.

الكلمات المفتاحية: هجرة؛ هجرة غير شرعية؛ هجرة مقتنة؛ أمن؛ جزائر.

Abstract:

The concept of illegal immigration has evolved and become intertwined with concepts such as human trafficking, national security, and smuggling. Therefore, this study aims to provide an overview of the phenomenon by drawing attention to the main historical phases of its development, starting from forced immigration to selective immigration, under the framework of regulated or organized migration, and the emergence of illegal immigration as a modern term and concept, particularly in light of the current circumstances, which represent a security threat and an international challenge. This has become obvious, particularly after the political and security events witnessed by the Arab region in 2011, which have intensified the phenomenon despite strict security measures taken by most countries. In addition, the International Organization for Migration has been actively promoting organized humanitarian migration that serves the interests of all parties. This is considered part of the efforts made to combat illegal immigration and reduce its risks and spread.

Keywords: Migration, Illegal Immigration, Regulated Migration, Security.

1- مقدمة:

الهجرة ظاهرة ديموغرافية معقدة، لا سيما الهجرة غير الشرعية أو ما يعرف بالهجرة غير القانونية، التي يصعب التحكم فيها، والتي نحن بصدد دراستها ومحاولة إلقاء وتسليط الضوء عليها من خلال إعطاء صورة حول مفهومها، والوقوف على أهم مراحل تطور الهجرة بصفة عامة، واشتقاق أو بروز ظاهرة الهجرة غير الشرعية في صور جديدة وفق تسميات مختلفة، الهجرة السرية، قوارب الموت، الحرقة، البوطي....إلى غير ذلك من التسميات المتقاربة والملتبقة بها، وتداعياتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في ظل الظروف الراهنة، لذا قمنا بدراسة هذه الظاهرة أي الهجرة غير الشرعية بجكم أنها أصبحت تمثل تهديدا أمنيا وتحديا دوليا بالدرجة الأولى، خاصة في نظر الدول المتقدمة والمستقرة اقتصاديا وأمنيا، لا سيما بعد الأحداث العربية سنة 2011 التي كانت من أحد الأسباب في تنامي الهجرة غير الشرعية، وما يرتبط بهذه الهجرة من مصادر أخرى كتهريب البشر والذي ذهب ضحيتها الكثير من الشباب إلى المتاجرة بالمخدرات والأسلحة وتهريبها وغير ذلك من الأسباب التي ساهمت في تفاقم هذه الظاهرة، مما جعل معظم الدول المتقدمة وعلى رأسها الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة إلى سن شروط وقوانين جديدة في إطار مجموعة من الاتفاقيات لكبح هذه الظاهرة.

والهجرة مصطلح قديم ارتبط بوجود البشر منذ القدم، إلا أن الهجرة غير الشرعية مصطلح جديد برز بظهور فكرة الدولة الحديثة، حيث تسارعت هذه الدول إلى رسم معالم حدودها واعتبرت كل من يدخل أراضيها دون الخضوع إلى قوانينها مهاجرا غير شرعي، ومن هنا ظهر مصطلح الهجرة غير الشرعية من خلال مجموعة من المراحل.

وفي هذا الصدد يرى كل من سعد الدين مشاور وشنافي فايضة في دراسة حول تطور مفهوم الهجرة الشرعية وغير الشرعية (مشاور وشنافي، 2018)، حيث تطورت الهجرة وتطورت مقاربات التعامل معها، ففي الأصل تعتبر ظاهرة الهجرة غير الشرعية ظاهرة اجتماعية واقتصادية بالدرجة الأولى، إلا أن التطورات الدولية أدت إلى تطور مفهوم الهجرة وأعطت لها مفاهيم ذات أبعاد جديدة، سياسية عرقية وأمنية مع التركيز على أهم النظريات المفسرة للهجرة خاصة غير الشرعية. وفي دراسة أخرى لرمضان احمد العمر (العمر، 2020)، حول الهجرة غير الشرعية في الجزائر التي سعى من خلالها إلى إظهار حقيقة الهجرة غير الشرعية في الجزائر، كإشكالية للدراسة تطرق فيها إلى مراحل تطورها وأساليبها وتداعياتها الاجتماعية والوطنية، من خلال الوقوف عند مراحلها التاريخية، ومن أجل الوصول إلى النتيجة وتحقيق الأهداف، استخدم الباحث المنهج التاريخي الاجتماعي، وقد خلصت الدراسة انه رغم الحلول التي اتخذتها الجزائر للتصدي لهذه

الظاهرة، تبقى الهجرة غير الشرعية تشكل خطرا حقيقيا يهدد المجتمع الجزائري بصفة عامة والشباب بصفة خاصة.

كما تطرقت ريمة مرزوق لدراسة حول الهجرة المغاربية إلى أوروبا (مرزوق، 2020)، ترى: أن موضوع الهجرة في منطقة البحر الأبيض المتوسط من أقدم وابرز الظواهر التي عرفتها المنطقة، حيث في بداية الأمر كانت الهجرة المغاربية إلى أوروبا مقننة أو شرعية نظرا للسياسة الخارجية التي تبنتها الدول الأوروبية آنذاك خاصة بعد دمار بناها الأساسية أثناء الحربين العالميتين، حيث سعت بعد ذلك إلى جلب الشباب المغاربة لإعادة بناء اقتصادها المدمر والدفاع عن أراضيها، من خلال منظومتها القانونية التي عمدت على تسهيل كل عمليات الهجرة إليها، أما بعد الحصول على مبتغاها وتحقيق النمو الاقتصادي والاستقرار السياسي، من خلال عضويتهم في الاتحاد الأوروبي، أصبحت الهجرة إليهم تشكل تهديدا أمنيا، خاصة بعد الأحداث السياسية والأمنية التي شهدتها الدول العربية سنة 2011، الأمر الذي زاد من حدة وتفاقم الهجرة غير الشرعية، والذي ذهب ضحيتها آلاف الشباب غرقا في البحر.

وفي دراسة أخرى لعائشة بن النوي (عائشة، 2020) حول بحث في المفهوم والمعالم النظرية ضمن التوجهات الأكاديمية لمصطلح "الهجرة غير الشرعية"، من خلال التأصيل المفاهيمي للهجرة غير الشرعية وفق السياقات الفكرية لهذه الظاهرة، وضمن أهم التعاريف الاجتماعية المتجددة والمتغيرة، ترى أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية عرفت تنوعا واختلافا في التعريفات والأطر النظرية المفسرة لها، إلا أن عبارة الهجرة غير الشرعية اقتصر على الانتقال وعبور الحدود بشكل غير قانوني.

ومن خلال ما سبق جاء هذا البحث من اجل إعطاء صورة حول مفاهيم الهجرة غير الشرعية، ومراحل تطورها عبر التاريخ وإسقاطها على الجزائر كحالة خاصة، بحكم الانتماء وموقعها الاستراتيجي الذي تحظى به، ومن هنا يمكننا طرح الإشكالية التالية: ما مفهوم الهجرة غير الشرعية في ظل أهم المقاربات والنظريات المفسرة لها وما هي أهم محطات تطور الهجرة بالنسبة للجزائر وبرز ظاهرة الهجرة غير الشرعية ؟.

2- منهج الدراسة: بناء على موضوع الدراسة المعنون ب: الهجرة غير الشرعية بين التداعيات والمقاربات، وبغية الإجابة على الإشكالية السابقة تطرقنا إلى هذه الدراسة من خلال مبحثين رئيسيين، تناولنا في المبحث الأول، أهم المقاربات والنظريات المفسرة للهجرة غير الشرعية بداية من المفاهيم المتعلقة بالهجرة لإعطاء صورة أوضح وأجل عن الظاهرة إلى غاية تصاعد الهجرة غير الشرعية واستفحالها وتجاوزها للقوانين الدولية، أما في المبحث الثاني فتطرقنا فيه إلى أهم مراحل تطور الهجرة في الجزائر وبرز ما يسمى بظاهرة الهجرة غير الشرعية، وحسب طبيعة الموضوع

اعتمدنا المنهج التاريخي لتغطية الموضوع وسرد الأحداث، وأرفقناه المنهج الوصفي بأليتيه الوصف والتحليل؛ فالتحليل بعده آلية مناسبة للبحث تفسر مختلف قضاياها وتبين جل تمثيلات الهجرة غير الشرعية وفق أحدث المقاربات والنظريات، أما الإحصاء بعده آلية رياضية تعكس فحوى الدراسة ودقة المنهج العلمي في الدراسات الإنسانية.

3- بعض المفاهيم المرتبطة بالهجرة غير الشرعية:

3-1 مفاهيم حول الهجرة غير الشرعية: يعد التنقل حقا إنسانيا مشروعاً، وظاهرة جغرافية إنسانية يكفلها القانون الدولي، ولها أثرها البارز على المجتمعات، بل صارت الهجرة وحرية التنقل ضرورة لتنشيط الحركة الاقتصادية والثقافية للدول وتدخل ضمن التبادلات والتعاون الدولي المكفول في المواثيق الدولية، إلا أن هذا التنقل رغم إيجابيته يكون ذا عوائد سلبية تهدد الأمن الإنساني وتهدم أحيانا اقتصاديات الدول، ويتصادم هذا الحق مع أحقية الدول في حماية أمنها الثقافي والاقتصادي والعسكري وحماية حدودها الإقليمية خاصة إذا كانت الهجرة سرية غير مشروعة تتخطى القوانين الدولية وتمس بالتنظيمات العالمية المعمول بها، ومن هنا نجد أن مفهوم الهجرة غير الشرعية يتقاطع مع مفاهيم عديدة ويتداخل مع مصطلحات تتناغم وتتكامل كلها لتكون ضابطاً منهجياً لهذا المفهوم، وتعدد المفاهيم ناتج عن تعدد المقاربات والتخصصات التي تناولت مفهوم الهجرة عامة ومفهوم الهجرة غير الشرعية خاصة، ومن بين هذه المفاهيم:

2-3 الأمن القومي: لم يعد يقتصر مفهوم الأمن على مجابهة التهديدات العسكرية، إنما اتسع ليشمل الأمن البيئي والاقتصادي والسياسي والاجتماعي، بل امتد ليكون أمناً إنسانياً، ذا أبعاد سياسية واقتصادية وأمنية عسكرية وثقافية وديموغرافية ولغوية (محمد، 2020، صفحة 101)، واتسع مفهوم الأمن القومي مع اتساع الهجرة غير الشرعية وتنوع أشكالها، باعتبارها جريمة تعرض البلد إلى الخطر، وتمس استقرارها الداخلي، وصار مفهوم الهجرة أكثر تعقيداً مع ظهور الإرهاب وصلته بالهجرات السرية والاتجار بالبشر والتهريب.

3-3 شبكات تهريب المهاجرين: يرتبط ظهور هذه الشبكات وتوسعها بظهور الهجرة غير الشرعية، لأنها تمثل العائد الاقتصادي الأول والأساسي لها (سهيلة، 2019)، ويتربط عن ذلك إما موت المهاجرين أو اعتقالهم، كما أن العوائد المالية من الهجرة غير الشرعية يتم استغلالها من طرف المهربين في تهريب المخدرات، والأسلحة والبشر، وتزوير الوثائق، كما أنها شبكات إجرامية تسهل تنقل الإرهابيين وزعزعة أمن البلدان، ولا يتوقف أثرها السلبي إلى حد الإجماع، بل يتعدى إلى تبويض الأموال، وانتشار الرشوة بين أفراد الجمارك، وظهور الآفات الاجتماعية لدى المهاجرين، وكذلك القلق الاجتماعي، وعدم الرضا من أبناء الوطن على هذه الفئة الهشة الدخيلة، مما يزيد

من معاناتهم فيمارسون سلوكات غير سوية؛ مثل: الدعارة والسرقعة والتزوير وغير ذلك (سهيلة، 2019، الصفحات 25-27).

4-3 اللجنة العالمية للهجرة الدولية: تمثل المنظمات الدولية واللجان العالمية هياكل تنظيمية تضبط الموائيق الدولية وتساهم في ضبط الهجرة بشكل عام، وتهدف إلى مكافحة الجريمة العابرة للحدود، وتعد اللجنة العالمية للهجرة الدولية أحد هذه المنظمات التي أنشأت عام 2003؛ الهدف منها دراسة شؤون الهجرة ومكافحة الهجرة غير الشرعية، والحد من سلبياتها، تضم اللجنة ما يقارب عشرين خبيراً، عملها عقد اجتماعات إقليمية تعالج مواضيع الهجرة، ودعم الهيئات الدولية للحد من التنقل غير المشروع، وكذلك تسعى إلى جعل الهجرة جزءاً من التنمية الدولية، واحترام حقوق اللاجئين وتحسين مستوياتهم، وإتاحة الفرص لهم، ودمجهم في المجتمع المضيف (صبرينة، منار فاطمة، وإشوي عماد، 2021، الصفحات 79-80)، وتسعى مثل نظيراتها إلى تسوية ملفات المهاجرين واللاجئين، والتخفيف من حدة الظروف التي تواجههم؛ فبدل أن تكون القرارات الدولية عبئاً عليهم زيادة إلى الفقر والنظرة الدولية لهم، فإنه يجب حل إشكالاتهم؛ وتوفير ظروف ملائمة ومحيط اجتماعي يسع الجميع، فالقمع والتشدد يزيد وصرامة القانون يزيد أوضاع المهاجرين غير الشرعيين سوءاً، ويجعل منهم قبلة موقوتة، تهدد الأمن الإنساني وتزعزع استقرار المجتمعات، وماذا ننتظر من فرد تنهشه الظروف وتزعزعه العصبية والديكتاتورية، غير السلوك المنحرف، فلما أن تقوم برعايتهم ودمجهم أو تسلب حقوقهم، وتكبح سلوكهم بالعنف وتغلق الأبواب في وجوههم، وتطبق بذلك كل قوانين الإجماع عليهم، وهذا ما لا تقبله المنظمات الإنسانية التي ترعى حقوق الإنسان وتكفل حق العيش بكرامة وحرية التنقل.

5-3 جريمة الاتجار بالأشخاص: إن الظروف والعنف الاجتماعي قد يعيدنا زمن الجاهلية الأولى، أين كانت العبودية مقبولة عرفاً وقانوناً، إلا أنه يعد جريمة في يومنا هذا، بل أصبح نقل الأشخاص باعتبارهم سلعة جريمة يعاقب عليها القانون الدولي، فكل "تجنيد أو نقل أو تنقل أو إيواء أو استقبال شخص أو أكثر بواسطة التهديد بالقوة أو استعمالها أو غير ذلك من أشكال الإكراه، أو الاختطاف أو الاحتيال أو الخداع أو إساءة استعمال السلطة أو استغلال حالة استضعاف أو بإعطاء أو تلقي مبالغ مالية أو مزايا لنيل موافقة شخص له سلطة على شخص آخر بقصد الاستغلال..." (ناصر وخليفة محمد، 2021، الصفحات 98-99)، مهما كان نوع الاستغلال يعد اتجاراً بالأشخاص.

4- المقاربات المفسرة للهجرة غير الشرعية: إن الهجرة عامة والهجرة غير الشرعية خاصة، جعلت منها معضلة شائكة تتجاوزها الرؤى والنظريات، وتتبنها المنظمات المحلية والدولية، تناولتها المؤسسات والمعاهد وكثرت فيها المؤلفات، كل يتجه اتجاهها مختلفاً عن غيره باختلاف زوايا النظر،

تعددت فيها الكثير من المقاربات والنظريات، حتى لاحظنا أن الكثير من المقاربات متداخلة مع النظريات، حتى أن بعض النظريات متداخلة مع بعضها البعض، فارتأينا النظر والفصل بين المقاربات والنظريات وتقديم شروح لأهم المقاربات، ثم التطرق إلى أهم النظريات المفسرة للهجرة غير الشرعية.

4-1 المقاربة الأمنية: تتسم الهجرة غير الشرعية بالتنظيم، حيث يتم الاتفاق بين المهاجر والوكلاء، وتحديد قيمة النقل والوسيلة وتهدف إلى تحقيق الربح المالي، كما أنها لا تراعى فيها الأبعاد السياسية والأمنية للدول، وتكون منظمة من طرف أفراد مختصين في تهريب البشر، ذات نشاط دائم، عابرة للحدود الدولية، تحقق من خلالها التنظيمات الإجرامية أرباحا طائلة تؤثر سلبا على اقتصاد الدول، ولهذا نرى أن الهجرة غير الشرعية هي ظاهرة تهدد الأمن الدولي مما جعل المختصين يسعون إلى مقاربتها وفق رؤى متعددة منها:

أ) من منظور الأمن الشامل: بنى مولر تصورا أشمل للأمن، متعدد الأبعاد ومتشعبا، مما يستوجب التخلص من كل تصور قديم، ما يتطلب منا إعادة النظر في مستويات الأمن ومفاهيمه وطبيعته، وتوسيع مجال الدراسات الأمنية، كربطها بالتنمية والمساواة ومفاهيم اللاعدالة والمجاعة، وتوسيع مجاله إلى التهديد الاقتصادي والعسكري، فالمجاعات والصراعات والتفكك المجتمعي والتلوث والاتجار بالمخدرات تعرض الأمن للتهديد، فالأمن الشامل يستدعي تبادلا عابرا للحدود، وتعددا شاملا (لدمية، 2010/2009، الصفحات 24-28).

ب) من منظور الأمن المجتمعي: يعد الصراع التاريخي، والقرب المكاني، واختلاف الأعراف والقيم، أسبابا جوهرية أدت إلى التصادم بين الجنوب والشمال، وتعد الهجرة من الجنوب المسلم إلى الشمال المسيحي أحد أسباب هذا الصدام؛ لأنها تهدد مركزية العالم الغربي، وصار الأمن المجتمعي مفهوما قارا أخذ مكانته جنبا إلى جنب مع أمن الدولة، وارتبط هذا المفهوم بالصراعات الإثنية، وبات الانتماء العرقي نقطة تحول في مفهوم الهوية، وبات سمة تميز الحرب الداخلية، وسببا من أسبابها (كواشي، 2023، صفحة 54).

إن الهوية ركيزة المجتمعات، ومقوم أساسي يرتبط بالتنمية، وأي تهديد لهذا المكون هو تهديد لأمن الدولة، يهدد لغتها وثقافتها ودينها وأعرافها وتقاليدها، وكل ما سبق يرتبط ضرورة بالمجتمع، ولذلك برزت الهجرة غير الشرعية كمسألة أمنية مجتمعية، وزاد الاهتمام بها ومقاربتها مقارنة أمنية مجتمعية ارتباطها بقضايا الصراع الإثني والهوياتي وصعوبة الاندماج الاجتماعي، مما يجعل من التناحر العرقي سببا للفوضى وداعيا لاستعمال العنف، مما يزيد الوضع تعقيدا، ويشعل نار الفتنة والصراع داخل الدولة الواحدة، فتنتشر الجماعات المسلحة، وترقى الصراعات الداخلية والكبت المجتمعي إلى نزاع دولي (جميلة، 2018، الصفحات 104-106).

إن موضوع الهجرة غير الشرعية بات معضلة مجتمعية تتجاوزها السياسات والرؤى، فليس أدل على خطورها أنها سبب للطائفية، وأنها تحتل المركز الثالث عالميا بعد تجارة المخدرات والأسلحة، بل وصلت ببعض الدول إلى حد التطهير العرقي والحرب المسلحة، فالمهاجر يحمل معه فشله الاقتصادي، وانهزامه النفسي، وشتاته الثقافي من البلد المهد إلى البلد الملجأ، ولا يقف عند هذا الحد بل يصبح عدوى تفتك بالكيان المجتمعي، يصدر إليه سمومه، فكان لزاما أن نجد السبيل الأمثل للحد من خطورتها واحتوائها، فبدل أن تكون قبلة موقوتة تفتت التماسك المجتمعي، يمكن أن نجعلها وسيلة للتنوع الثقافي والتنمية المستدامة (جميلة، 2018، الصفحات 108-109).

ج) من منظور الأمن الإنساني: غياب الأمن الإنساني حافز يدفع إلى ترك الوطن سعيا خلف العمل، ولا يقتصر على الوظيفة فقط بل يتقاطع مع الأمن السياسي والبيئي والغذائي والصحي والاقتصادي والمجتمعي، حيث يسعى المهاجر إلى التحرر من الفقر وسد رمق الجوع والحماية والهرب من أي اعتداء جسدي أو نفسي، وتجنب أي عنف واضطهاد كما أنه يسعى إلى ضمان العلاج خوفا من شبح المرض والموت، وكذلك الهرب من أخطار التلوث، والسعي نحو العيش الكريم، والاستقرار في بيئة نظيفة، بلد تسود فيه العدالة والمساواة، يتميز بالديموقراطية، وتتاح فيه الفرص، فيسعى المهاجر إلى الهرب من الحروب والتهديدات الأمنية، فيمني نفسه الحق في الحياة، وحرته في الانخراط ضمن الجمعيات والتكتلات السياسية (سهام وسيدي محمد، 2023، صفحة 34، 35). إن هذه المقاربة شاملة تسعى إلى الإحاطة بكل نواحي الهجرة وأسبابها، وتسعى إلى تطوير مفهوم أوسع للأمن، بل نقلت مفهوم الأمن من الأمن العسكري إلى تصور أشمل وأنجح وأكثر قابلية لفهم الواقع، فكثير من الحروب الداخلية وحتى الخارجية كانت بدايتها التمييز العنصري وغياب الأمن السياسي والشخصي، وظهور الفروق العرقية والصراعات الإثنية فتطورت لتتحول إلى حروب بالسلاح.

إن شعور المواطن بالعزلة والظلم والتهديد يدعو إلى الهجرة سرا، لذلك وجب أن تقارب هذه الظاهرة في مختلف أبعادها (السياسية والاقتصادية، النفسية والبيئية، العسكرية).

2-4 المقاربة الاقتصادية: تنطلق هذه المقاربة من نموذج W.A.Lewis، حيث ينظر إلى الهجرة أنها نتيجة للفوارق في توزيع الدخل، وحسب G.P.Tapinos فإن الهجرة فعل معاكس مناهض للفوارق الاقتصادية (صبرينة ح.، 2019، صفحة 104)، كما أن الرأسمالية صنعت لنا محيطا ومركزا، وأصبحت بذلك الهجرة شكلا من الاستغلال، تشجع على هجرة الأدمغة وتستفيد منها، وقد ذهب بورتس A.Portes وساسن S.Sassen إلى ربط الهجرة بالنظام الرأسمالي، وأن اختراق اقتصاديات الدول جعل منها تابعة لدول المركز (صبرينة ح.، 2019، صفحة 105).

تعتمد هذه المقاربة على العوامل الاقتصادية في فهم الهجرة غير الشرعية، وتولي أهمية قصوى للجانب المادي، وتعد هذه المقاربة الفوارق في الدخل والمستوى المتدني في المعيشة، وغياب مناصب الشغل، أسبابا للهجرة. كما أنها تشرح الأنظمة الاقتصادية وتعتبر النظام الرأسمالي سبب المعضلة كونه زاد الدول الفقيرة فقرا والغنية ثراء، بل إن الحوافز المادية دعت الكفاءات العلمية إلى مغادرة دولها، واتخاذ طريق القوارب حلا، بل إن الهجرة رد فعل طبيعي وأصبح الخطاب الاقتصادي وسيلة جذب اليد العاملة، ودافعا لهم لتخطي الحدود ولوعلى حساب المواثيق الدولية والروابط الاجتماعية.

3-4 المقاربة الاجتماعية: تعد الزيادة السكانية سببا رئيسا في مشاكل البطالة والسكن، وسببا غير مباشر في الهجرة غير الشرعية، كما أن الصورة الحسنة التي يقدمها من خاض تجربة الهجرة يوهم الشباب، فيصدقون أن خلف البحر العيش الرغيد، دون أن يدركوا الأخطار والأوضاع الحقيقية، إضافة إلى هذه الأسباب نجد أن نقص الشعور بالمواطنة والتمهيش الاجتماعي مضافا له العولمة الجديدة التي تسوق للوهم الاجتماعي (منى، 2024، الصفحات 133-135).

إن الهجرة ظاهرة اجتماعية اهتم بها علماء الاجتماع بداية من مدرسة شيكاغو وأعمال وليام توماس، مروراً بدراسات بارك وكريزيه ومورس هالبواكس (سوسن، 2023، صفحة 1210)، وصولاً إلى عبد المالك صياد الذي ينظر إلى المهاجر على أنه مرتبط بالمجتمع الأصلي، ومن الضروري العودة إلى تاريخ بلده الأول لفهم الهجرة (سوسن، 2023، الصفحات 1218-1219)، فالشباب الجزائري يعيش واقعا معاكسا لأماله وأهدافه، وهذا يصيبه بالحرمان والقلق، ويجعله ينظر إلى الضفة الأخرى نظرة استعلاء، فهي جنته التي تنقذه من جحيم الفقر والفساد والبيروقراطية، بل إن غياب العدالة الاجتماعية التنموية، وعدم استيعاب خريجي الجامعات وتكوينهم جعلهم يعتقدون الآمال في أوروبا، ويوقنون أن التقدير والتمثين موجودين خلف البحر، ولا جدوى من الطموح في بلد لا يحترم الحريات ولا يضمن أدنى أساسيات العيش الكريم (علي، 2023، صفحة 419).

إن هذه المقاربة تقدم تصورا ينبنى على الأسباب الثقافية والاجتماعية، وتنطلق في تفسير السلوكيات انطلاقا من المصدر والهدف، فالدولة المضيفة والدولة الأصل هما قطبي الهجرة، ولا يمكن فهم الهجرة وتداعياتها وأسبابها دون أن ندرس نوعية البلد الأصل والبلد المضيف.

إن الهجرة غير الشرعية باتت حلم الشباب وهدفهم الأسنى، وتزداد الأمور تعقيدا وتشابكا حين تكون الأسباب الدافعة للهجرة متعلقة بالأسرة، فالتفكك الأسري يدفع الشباب نحو الهجرة قصد الواجهة الاجتماعية، والاضطهاد الديني والسعي نحو حرية مذهبية تمارس فيها الأفكار دون قيود، سبب آخر لا يقل أهمية عن التفكك الأسري (علاق، 2020، الصفحات 303-304).

وحتى تثمر الدراسات الاجتماعية في تقديم نظرة كاملة شاملة حول الهجرة غير الشرعية، وجب الغوص في خلفيات المهاجرين الثقافية والدينية والنفسية، والاهتمام أكثر بالتوجه

السيكولوجي في فهم العلاقات الاجتماعية؛ لأن العوامل الاجتماعية في معظمها تسبب صدمات نفسية تكون سببا في اختيار طريق الهجرة، وكذلك الاهتمام بفهم هذه العلاقات بعد الهجرة ضروري، لأن المهاجر غير الشرعي يتعرض لضغوط نفسية سببها الأول النظرة الدونية من المجتمع المضيف الذي يعتبر المهاجر شخصا غير مرغوب فيه، لأنه معه سلبياته وآفاته، وكذلك الاختلافات الثقافية واللغوية والدينية، وهذه الميزات الاجتماعية تتجاذبها أطراف عديدة، لذا يجب أن تتكامل الوجهات والآراء لنصل إلى مقارنة تنصف المهاجر غير الشرعي بدل أن توصمه بالعار أو أن تجعله في خانة الاتهام.

4-4 المقاربة النفسية: يعد الاغتراب الداخلي، والعدالة الاجتماعية وحب المغامرة أسبابا رئيسة في الهجرة غير الشرعية، وتمثل الهجرة صدمة لأنها انفصال ثقافي يؤدي أحيانا إلى الاضطراب العقلي، فالهجرة تغير جذري مركب، يؤدي إلى ضغط ثقافي يحتاج خلاله المهاجر إلى الاندماج مع ثقافة المجتمع الجديد، وهذا الضغط يولد معاناة وتوترا نفسيا ينعكس على صحة المهاجر، والإصابة بالأمراض النفسية، وتظهر فكرة العودة كهاجس لدى المهاجرين، لأنها تعني الفشل، مما يجعلهم يفضلون البقاء في خوف دائم واحباط، وهذا يهدد حياتهم، وأحيانا تكون الهجرة بمثابة علاج ذاتي على حد قول (Grinberg) (بوقاسي و خليفة زواري، 2023، الصفحات 208-2015).

إن الشعور بانعدام الأمن النفسي، وغياب الرضا والتقدير، والظلم، والشعور بالتمييز والعزلة في المجتمع يجعل الفرد يفكر في الهجرة، وقد تكون الأسرة سببا قويا في ذلك، وتستمر معاناة المهاجر بعد الهجرة، كونه غريبا في مجتمع جديد لا يقبل به، وهنا يقع المهاجر تحت صدمة نفسية وارتباك روحي، واقع مغاير تماما تختلف فيه القوانين والأعراف، وتتصادم فيه ثقافته مع ثقافتهم، تتوارد إليه خواطر وتساؤلات، كيف يتكيف مع هذا الجديد الغريب، وكيف يندمج مع فئة تنبذ كل شخص قادم في قوارب الموت، وكيف يمكن أن ينجو من الصراع العرقي الثقافي وهاجس الفشل بعد أن نجى من موج البحر؛

إن المهاجر ليحن إلى وطنه، وفك الارتباط النفسي بالبلد الأم صعب، فهو شخص تتجاذبه ثقافتين مما ينتج قلقا وإحباطا وصراعا مع البيئة الجديدة، بل يجد نفسه أمام المخدرات والانحراف والأمراض والفساد الديني، فهل يفرض ثقافته وأعرافه المحلية أم يتخذ طريقة ملهيات الحياة ليجد نفسه قد خرج من مأساة إلى مأساة أعظم منها (مقبوب، 2022، صفحة 32).

5- النظريات المفسرة للهجرة غير الشرعية: إنه من الصعب الحديث عن نظرية واحدة مفسرة للهجرة غير الشرعية، وكل نظرية تحاول أن تحلل هذه الظاهرة، وتختلف المنطلقات لتختلف التوجهات والنظريات، ومن بين هذه النظريات نذكر ما يلي:

1-5 نظرية الشبكات: تقوم الهجرة على الدعم المادي والنفسي، وهذا يأتي عن طريق شبكات تحاول تقليل التكاليف كما أن الأسرة الداعم الأساسي، فهي شبكة اقتصادية واجتماعية.

تساعد المهاجر على التنقل واختيار الهجرة حلا مفضلا بدل البقاء في وطنه، لأن هذه العلاقات تضمن له المساعدة (فطوم، 2022، صفحة 419)، من دعم مادي ونفسي فهي تقلل المخاطر والتكاليف، فتكون همزة وصل بين الأفراد من نفس الأسرة والعرق واللغة والدين، فتكون الأسرة حافزا على الهجرة، وسبيلا لتنمية قدرات المهاجر (هاجر، 2013/2012، صفحة 200، 201).

2-5 نظرية الجذب والطرء: تركز هذه النظرية على مجموعة من العناصر، صاغها (لي) وهي (فياض، 2018، صفحة 24، 25):

- شدة تيار الهجرة يتناسب عكسيا مع طول المسافة؛
 - كلما كانت معلومات المهاجر بشأن جهة المهاجر واضحة كان الدافع أقوى للهجرة؛
 - كلما زادت الصعوبات المحيطة بالهجرة ضعفت الهجرة؛
 - شدة الهجرة تتوقف على ظروف المهاجر الشخصية.
- ففي هذه النظرية عوامل كثيرة مثل الفقر والاضطهاد والعزلة والتمييز الاثني والنزاع والعنف والفساد وهي عوامل طرد، وأما الرفاهية والسلام والتطور وهجرة الشباب هي عوامل جذب (فطوم، 2022، صفحة 420)، كما أن النظام، والتخطيط الواعي واختيار الكفاءات عوامل أخرى تشجع الهجرة، وتحتل اللغة والتقاليد عامل جذب مهم، زد على ذلك إمكانات البحث العلمي وحرية الرأي والإغراءات المادية للمتعلمين، في حين نجد أن الفوضى وسوء التسيير والمحابة في اختيار المناصب، والاختلافات الثقافية، وتقييد الإعلام والحرية، وغياب المحفزات المادية والنفسية، كلها عوامل طرد، وأسباب تجعل الهجرة حلا مثاليا وسبيلا للهرب من قساوة العيش والفقر (عبد الرحمان، 2017).

باتت فكرة الهجرة غير الشرعية ضرورة ملحة لحالة حضارية، حيث تنعدم فرص العمل فيلجأ الشباب إلى الدول الغنية، ومع تضيق فرص الهجرة النظامية المشروعة صارت الهجرة غير الشرعية الباب الأمثل للشباب، ومع تفاقم الأوضاع السياسية والفوضى في الدول الفقيرة، وغياب الثقة نتيجة الفساد، صار الشباب لا يؤمن بتاتا بالتغيير والاستقرار، فجعل الهجرة نصب عينيه (علاق، 2020، الصفحات 302-303).

3-5 نظرية الضغط الثقافي: تعد من بين أهم النظريات المفسرة للهجرة، وهي ترجع إلى مقارنة الهجرة مقارنة نفسية، فتعد المهاجر ضيفا يتلقى ضغوطا تنتج عنها اضطرابات نفسية، مما يتوجب عليه اتخاذ استراتيجيات ثقافية منها الاندماج في ثقافة المجتمع الآخر، مع حفظ الهوية والثقافة الأم، أو الانفصال والعزلة عن المجتمع المضيف، أو التماهي والذوبان في هوية المجتمع الآخر والتخلي عن الهوية الأم، أو رفض الثقافتين معا، والتخلي عن الثقافة الأم ورفض الذوبان في

الثقافة الجديدة والتعايش مع معايير البلد المضيف وهذا يولد معاناة نفسية، واغترابا روحيا (بوقاسي و خليفة زواري، 2023، صفحة 211، 212).

إن الهجرة غير الشرعية رغم مقاربتها مقاربات عابرة للتخصصات (نفسية، اقتصادية، اجتماعية، أمنية) والتنظير لها قديما وحديثا، إلا أنها كانت وما تزال قضية شائكة تحتاج مزيدا من التفصيل وإعادة النظر في كثير من المفاهيم الشائعة والتوجهات المعتمدة،، وكذلك القوانين الدولية، والإعلام والصحافة ومواقع التواصل الاجتماعي وعلى سبيل المثال لا الحصر يشير الدليل الذي أعدته المنظمة الدولية للهجرة إلى أن المهاجرين الدوليين يشكلون 3.5% من سكان العالم، إلا أنهم يساهمون في 10% من الناتج المحلي العالمي، فهو سبب الرفاه الاقتصادي، كما أن الدليل يمنع تجريم الهجرة غير النظامية (المنظمة الدولية للهجرة، 2019، صفحة 9)، فهذا التجريم هو الذي يجعل المجتمع المضيف ينظر إلى المهاجرين نظرة دونية، لذلك نرى أن المساهمات في هذا المجال ضرورية والدراسات النقدية للخطاب الإعلامي الذي يتهم كل مهاجر غير نظامي بالمجرم يجب أن تتخذ موقفا، وفي هذا الصدد قام صحفيان (باتريك هوجان، وخورفي ريفاس) بإنشاء برنامج تويتر بوت، يقوم بإرسال ونشر تغريدات لتصحيح العبارة غير شرعي لكل شخص يستخدمها على الشبكات الاجتماعية، فيتلقون رسالة تذكروهم أن المهاجر غير النظامي هو مهاجر غير مرخص له أو غير موثق، وليس مجرما (المنظمة الدولية للهجرة، 2019، صفحة 85)، هذه التجربة الإعلامية المميزة، تقودنا إلى الإقرار أن الخطابات لها أثرها في المجتمع، وخطابات الهجرة غير الشرعية تحتاج منا تأملا وإطالة نظر، وتمحيصا للمصطلحات لأنها تحمل حمولات معرفية وثقافية لها وقعها الشديد وأثرها على سلوكيات الأفراد وتوجهاتهم ومذاهبهم، وهذا التوجه ينعكس سلبا على حياة المهاجرين غير الشرعيين.

وهذا ما يقره فرانسوا كريبو، المقرر الخاص السابق المعني بحقوق الانسان المهاجرين، فوصف الأفراد بأنهم (غير قانونيين) يزيد ويأجج خطاب الكراهية وتجريم الهجرة، وهذا يجعل المهاجرين غير نظاميين عرضة للتمييز والاضطهاد (المنظمة الدولية للهجرة، 2019، صفحة 84).

إن نظرة الدول إلى المهاجرين اختلفت وبعضها تتبنى مواقف متوازنة، بل حاولت إضفاء الشرعية على الهجرة غير الشرعية، من خلال حزمة من القرارات والإجراءات هدفها السيطرة على الحدود وتحديثها، وأن تجعل من المهاجرين غير الشرعيين عمالا ضيوفا لهم حقوق السياح، مع دفع الضرائب وعدم المطالبة بالفوائد الاجتماعية (كوليير، 2016، صفحة 259).

على المجتمعات المضيئة أن تدرك أن الهجرة واقع يجب التعايش معه، وأنها ظاهرة اجتماعية طبيعية، لها أسبابها المعقولة والمقبولة، وأن الهجرة غير الشرعية لا يجب أن تكون في مرمى الاتهام وألا تكون المقاربة الأمنية العسكرية أكثر الوسائل استخداما، بل يجب النظر إلى هؤلاء المهاجرين على أنهم بشر أرهقتهم الظروف، وأن الدولة المضيئة هي في ذاتها سبب من أسباب هذا

الإرهاق، وأن احتكار المال ونشر الخطابات الزائفة الداعية إلى استقطاب رأس المال الفكري يوازيه نزيف في الجهة الأخرى، وقوارب الموت لا يجب أن تبقى هكذا بل يجب أن تكون قوارباً للنجاة، وضرورة إعادة النظر في إدماج المهاجرين ضمن هذه الدول، وحماية حرياتهم بدل التضييق عليهم، لأن هذه السياسة سياسة الكيل بمكيالين لا تعكس أبداً مبادئ الأمم المتحدة ووثيقة حقوق الإنسان، في بلد يدعي الحريات ولكنه يدنسها بالعصبية والخطابات المسمومة والتمييز المذهبي والعنصري.

6- مراحل تطور الهجرة غير الشرعية:

إن ما يميز القرن الماضي هو تصاعد وتزايد الحركات التنقلية سواء في إطار الحركات والتنقلات الاستكشافية في بداية الأمر بحثاً عن مواطن جديدة للاستيطان إلى الهجرات السياسية والعسكرية للدول الأوروبية في جنوب البحر المتوسط، بحثاً عن الموارد والثروات لاسيما خلال النصف الأول من القرن الماضي، إلا أنه خلال النصف الثاني من القرن وما أفرزته الحربين العالميتين الأولى (1914-1918) والثانية (1939-1945) من خسائر مادية وبشرية، أجبرها إلى حد ما إلى تغيير وجهة نظرها إلى الدول المستعمرة ومحاولة استغلالها قدر الإمكان من خلال جلب اليد العاملة من الجزائر وتونس والمغرب ومن دول جنوب الصحراء (محطات في تاريخ الهجرة غير الشرعية، 2020).

ومن هذا المنطلق يمكننا تقسيم مراحل تطور الهجرة إلى أربع مراحل أساسية:

1-6 مرحلة الهجرة القسرية أو الإجبارية (أثناء الحرب العالمية الأولى وبعدها):

في أعقاب الحرب العالمية الأولى كان الوضع الديموغرافي في معظم البلدان الأوروبية مقلقا للغاية نتيجة اختفاء الرجال في سن العمل، مما أدى إلى نقص في العمالة، وهو الأمر الذي يستوجب الحاجة لهذه العمالة من أجل إعادة الإعمار وتحقيق النمو الاقتصادي، وقد شهدت هذه الفترة فعلا حالات هجرة كثيرة خاصة بعد القانون الذي أصدرته سلطات الاحتلال الفرنسي فيما يتعلق بالهجرة ومنها قانون 1914 الذي ينص على رفع القيود عن الهجرة وعندها قامت فرنسا بفرض الهجرة على المغاربة بحكم أنها دول مستعمرة، لتعبئة جيشها وإنقاذ مصانعها نظرا لمدى احتياجاتها الاقتصادية والحربية (مرزوق، 2020، صفحة 60)، وقد قدمت دول المغرب العربي الثلاث (الجزائر، المغرب وتونس) للفرنسيين ما يقارب 175 ألف جندي و150 ألف عامل أثناء الحرب العالمية الأولى (1914-1918) (العمر، 2020، صفحة 31)، على عكس الفترة التي تلت الحرب لعالمية الأولى حيث كانت الهجرة تخضع لقيود صارمة زيادة على الأوضاع الاقتصادية المزرية والأزمات السياسية التي ميزت هذه الفترة، حيث صدرت قرارات وزارية في 8 و11 أوت ثم في 14 سبتمبر 1924 وضع من خلالها نظام لمراقبة الهجرة، فرض فيها الحصول على عقد عمل كشرط أساسي للإقامة مع تقديم شهادة طبية تثبت القدرة على العمل والسلامة من الأمراض المعدية.

الهجرة غير الشرعية بين التداعيات والمقاربات –تداخلات مفاهيمية-

وهذا من اجل التقليل والحد من هجرة المغاربة إلى فرنسا، عززها مرسوم 4 أوت 1928 من خلال شروط أخرى إضافية ، إلا انه في 17 جويلية 1936 تم فتح مجال الهجرة من جديد وسرعان ما أعيد تقييدها بقوانين 14 أكتوبر و9 ديسمبر 1936 و 13 جانفي 1937 لدخول وإقامة المهاجرين (مرزوق، 2020، صفحة 68).

لكن للأزمة الاقتصادية في ثلاثينات القرن الماضي عواقب على حركة الهجرة، مما أدى إلى عودة العمال المهاجرين طوعية أو قسرية إلى بلدانهم الأصلية.

وهذا ما يفسره الجدول التالي من خلال حركة المهاجرين الجزائريين بين الجزائر وفرنسا خلال هذه الفترة:

جدول رقم 01: حركة المهاجرين الجزائريين بين الجزائر وفرنسا خلال الفترة 1914-1939.

السنة	عدد المهاجرين إلى فرنسا	عدد العائدين إلى الجزائر	العدد الفعلي للمهاجرين
1914	7444	6000	1444
1915	20092	4970	15122
1916	34755	9044	21711
1917	34985	18849	16136
1918	23340	20489	2851
1919	5568	17497	11929
1920	21684	17380	3404
1921	17259	17538	972
1922	44466	26289	18197
1923	58586	36990	21596
1924	71028	57467	13561
1925	24753	36328	11575
1926	48677	35102	13575
1927	21472	36073	14601
1928	39726	25008	14718
1929	42948	42227	721
1930	40630	43877	3247
1931	20847	32950	12103
1932	14950	14485	465
1933	16684	15083	1061
1934	12013	15354	3341
1935	13915	12195	1720
1936	27200	11222	15978
1937	46562	25622	20940
1938	34019	36063	2044
1939	34419	32674	8255

المصدر: سامية بن فاطمة، بوبكر حفظ الله، الهجرة الجزائرية إلى فرنسا خلال فترة الاحتلال الفرنسي 1830-1962، قراءة في الأسباب والدوافع، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 27، نوفمبر 2017، جامعة تبسة، ص 7.

ومن خلال الجدول السابق نلاحظ تذبذب في حركة المهاجرين بين الارتفاع والانخفاض سواء من خلال عدد المهجرين إلى فرنسا أو العائدين منها، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على السياسة المنتهجة من قبل السلطات الفرنسية بغية تحقيق مصالحها الحربية أو الاقتصادية، جراء عملية التجنيد الإجباري خلال فترة الحرب العالمية الأولى أو إعادة الإعمار وبناء اقتصاد هذه الدول نتيجة الدمار الذي خلفته هذه الحروب، أي كانت الهجرة إليها في إطار مصلحة ووفقا لشروطها.

2-6 مرحلة تشجيع الهجرة (بعد نهاية الحرب العالمية الثانية إلى بداية السبعينات):

لم تتسبب الحرب العالمية الثانية فقط في إبادة الملايين من البشر، لا سيما أوروبا التي كانت مسرحا للأحداث، وإنما تعدتها إلى خراب ودمار اقتصاديات هذه الدول، التي تأثرت بشكل كبير بهذه الحرب، الأمر الذي أجبر هذه الدول خاصة الدول الغربية إلى اختيار استراتيجية اقتصادية من أجل إعادة البناء هدفها تكثيف الاستثمار وزيادة الإنتاج وذلك من خلال سياسة تشجيع عملية الهجرة الاقتصادية من دول العالم الثالث، وبرزت ملامح هذه السياسة خاصة في الفترة بين 1945 إلى بداية السبعينات، وفعلا أصبحت أوروبا الغربية منطقة هجرة حقيقية بين عامي 1950 و1973 حيث هاجر إليها ما يقارب 10 ملايين شخص من مختلف دول العالم بما في ذلك دول أوروبا الشرقية ودول العالم الثالث (Kaya, 2002, pp. 20-21)

2-3 مرحلة وقف الهجرة وبرز ظاهرة الهجرة غير الشرعية (مع بداية السبعينات إلى التسعينات):

في أعقاب أزمة النفط 1973-1974، قررت الدول الصناعية في أوروبا الغربية وضع حد لتجنيد العمالة الأجنبية. وقد جاء هذا القرار في سياق ازدياد فيه التفاوتات الاقتصادية بين البلدان الصناعية الغنية في الشمال والفقيرة أو البلدان النامية في الجنوب، من خلال مرسوم مارسيلين فونتانيت (Marcellin fontanet) الذي بموجبه تم قرر توقيف الهجرة إلى فرنسا سنة 1974، وعلى إثره تم إصدار قانون بونات (Bonnet) عام 1980 الذي يعطي للإدارة كامل السلطة في اتخاذ إجراءات ردعية في حق المهاجرين الذين هم في وضعية غير قانونية كما يحق لها معاقبتهم والنزح بهم إلى السجن إذا لم يغادروا التراب الفرنسي، في حين جاء قانون 1984/04/17 الذي منح حق الإقامة والعمل للأجانب الذين هم في وضعية قانونية لأكثر من ثلاث سنوات (أمال، 2011، صفحة 11).

ونتيجة البؤس وتآزم الأوضاع في الجنوب والشرق وكذلك تشديد إجراءات الهجرة إلى أوروبا، أدى إلى خلق حالة من عدم الشرعية وفقا لما جاء في مكتب العمل الدولي، حيث زاد عدد المهاجرين الشرعيين وغير الشرعيين في نهاية الثمانينات وقدر عدد المهاجرين غير الشرعيين بنحو 1.9 مليون في أوروبا الغربية.

4-6 مرحلة الهجرة الانتقائية وتفاقم الهجرة غير الشرعية (من سنة 1995 إلى يومنا هذا):

من خلال التعريفات السابقة للهجرة غير الشرعية على أنها ظاهرة حديثة، ظهرت خلال تسعينات القرن الماضي، أي بعد نهاية الحرب الباردة وفي 19 جوان 1995 في إطار اتفاقية "شنغن" التي وقعت بين كل من فرنسا وألمانيا ولوكسمبورغ وهولندا، التي سمحت بحرية انتقال الأشخاص الذين ينتمون إلى الفضاء الأوروبي، إلا أن انضمام كل من اسبانيا والبرتغال إلى الاتحاد الأوروبي، هو الأمر الذي دفع بحكومة مدريد إلى تبني سياسة جديدة، سعت من خلالها إلى سن قوانين وإجراءات جديدة لمنع عمليات الهجرة أو الحد منها (مسعود، 2014، صفحة 133)، وقد تمت الإشارة في إعلان برشلونة على أن تشكل المكافحة ضد الإرهاب أولوية جميع الشركاء بالإضافة إلى مكافحة تهريب المخدرات والإجرام الدولي ، كما زادت أحداث 11 سبتمبر 2001 من حدة أمانة الهجرة ، ومن هنا تميزت هذه الفترة بطابع امني، لجأت من خلاله الدول الأوروبية إلى تبني سياسة أمنية صارمة من خلال تطبيق قانون الهجرة الجديد، إلا أن هذه السياسة تمخضت عنها ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

ولوضع حد لعدم قدرة الدولة على التصدي لتدفقات الهجرة، قامت فرنسا بسن أحكام قانونية ردعية، من خلال إصدار قانون 2003/11/26 الذي يرمي إلى مراقبة الهجرة وإقامة الأجانب في فرنسا، بعد ذلك جاء قانون 2006/07/24 الذي يركز على فكرة الهجرة المختارة أو الانتقائية (أمال، 2011، صفحة 15)، ورغم هذه الإجراءات المشددة، تزايدت أعداد المهاجرين وتعددت مساراتهم واختلفت وجهاتهم حسب بيانات منظمة الهجرة الدولية، حيث تعتبر جزر الكناري بإسبانيا من بين أهم المحطات للمهاجرين غير الشرعيين من إفريقيا عبر سواحل المغرب والصحراء الغربية وموريتانيا، فقد وصل إليها سنة 2006 حوالي 30 ألف مهاجر غير شرعي في قوارب خشبية صغيرة، كما تشير تصريحات المفوض الأوروبي للهجرة إلى وصول 107365 مهاجر غير شرعي إلى الاتحاد الأوروبي عام 2013 وإلى أكثر من 276 ألف مهاجر غير شرعي عام 2014 (مسعود، 2014، صفحة 134).

7- مناقشة: صفوة القول أن الهجرة غير الشرعية ظاهرة متعددة الأوجه وجب مقارباتها مقاربات عابرة للتخصصات، وإننا نستخلص جملة من النتائج أبرزها:

- الهجرة غير الشرعية معضلة عالمية تتخطى الحدود الدولية والتنظيمات العالمية .

- المقاربات المتعددة للهجرة غير الشرعية قاصرة أمام فهم هذه الظاهرة فهما دقيقا يحتوي هذه الظاهرة بمختلف تداعياتها .
- المقاربة الأمنية العسكرية لم تعد حلا فعالا لأن الهجرة غير الشرعية لم تعد تعديا على الحدود إنما هي ظاهرة إنسانية.
- تعد المقاربة النفسية للهجرة غير الشرعية ضرورية لفهم المهاجر واحتوائه وتبني مختلف تمثلاتها الاجتماعية والثقافية واللغوية .
- النظريات المفسرة للهجرة غير الشرعية كلها نظريات تنفرد بوجه من وجوه هذه الظاهرة، وتتغافل عن بقية الوجوه، بما في ذلك الآثار الثقافية والتنوعات اللغوية.
- الخطاب الإعلامي يمكن أن يكون أداة في سبيل علاج بعض إشكالات الهجرة غير الشرعية، بدل أن يكون وسيلة لتأجيج النزاعات العرقية ونشر خطاب الكراهية.

8- التوصيات :

- إعداد مشروع دولي للحد من الهجرة غير الشرعية، وتوسيع الاتفاقيات الدولية بإشراك منظمات الصحة والمجتمع المدني والتكتلات الاقتصادية .
- تحيين المواثيق الدولية، والاهتمام بترشيد الهجرة غير الشرعية بدل تجريم المهاجرين.
- التأسيس المصطلحي لهذه الظاهرة الشائكة؛ وبناء المعاجم الرقمية الوظيفية متعددة اللغات.
- تجديد اللقاءات والملتقيات والندوات الدولية حول موضوع الهجرة غير الشرعية.
- اعتماد مراكز بيداغوجية نفسية دولية تهتم بالمهاجرين غير الشرعيين، وتتابع تطور الحالة النفسية لهم .
- اعتماد مركز للإحصاء تكون لها صلاحيات عابرة للحدود الدولية؛ بغية الإحصاء الدقيق للمهاجرين وتصنيفهم تصنيفا علميا ممنهجا.

9- خاتمة:

إن من خلال تطرقنا لبعض المفاهيم حول الهجرة غير الشرعية وأهم محطات تطورها في ظل تنامي هذه الظاهرة، يتجلى لنا أن الهجرة هي من المصطلحات الحديثة التي ظهرت مع ظهور الدولة الحديثة من خلال رسم الحدود، وسن قوانين الدخول والخروج، ورغم ذلك لم يكن لها صدى إلا خلال تسعينات القرن الماضي وبالأخص بعد نهاية الحرب الباردة، حيث اتسمت هذه المرحلة بالطابع الأمني، سنت من خلالها الدول الأوروبية قوانين وإجراءات جديدة حول الهجرة، الأمر الذي أدى إلى بروز وتنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

لكن رغم اختلاف وجهات النظر إلى أسباب وتداعيات الهجرة غير الشرعية، إلا أن هناك إجماع حول مفهوم هذه الظاهرة، فمهما اختلفت تسمياتها (هجرة غير مشروعة أو غير نظامية أو سرية...)، فهي الهجرة من بلد إلى آخر بشكل يخرق القوانين المراعية في البلد المقصود، بحيث يتم الدخول إلى هذا البلد دون تأشيرة.

وفي الأخير يمكننا القول أن الهجرة غير الشرعية ما هي إلا انعكاس وتغير في نظرة الدول المتقدمة إلى المهاجرين عن نظرتهم ومدى حاجتهم إليهم كما كانت في السابق، وذلك من خلال الإجراءات والقيود المشددة التي اتخذتها لا سيما الدول الأوروبية على الحدود في وجه المهاجرين من دول جنوب البحر المتوسط، خاصة بعد التطورات الدولية وأحداث 11 سبتمبر 2001 التي أعطتها وأكسبتها أبعاد سياسية عرقية وأمنية، إلا أن هذه الإجراءات المشددة والاتفاقيات الثنائية والجماعية بين الدول قد تكبح هذه الظاهرة لبعض الوقت لكن لن تستطيع القضاء عليها نهائياً، نتيجة الفجوة العميقة بين ضفتي المتوسط أي بين الدول المتقدمة وخاصة دول أوروبا الغربية ودول جنوب المتوسط، وعلى هذه الدول وبالأخص الجزائر تهجير الأفكار الخيالية والأحلام الزائفة من عقول شبابها تجاه الدول المتقدمة وتجسيد هذه الجنة في أوطانهم من خلال الخضوع والنظر في مطالبهم وتحقيق أحلامهم وفق ما يخدمهم ويخدم أمتهم.

قائمة المراجع

أولا المراجع باللغة العربية

1. ادريس مقبوب. (30 جوان، 2022). *محاولة نظرية في فهم دوافع الهجرة وأثرها على البنية الاجتماعية المغربية*. المجلة المغربية للبحث في العلوم الانسانية والاجتماعية، 1(1)، 21-41.
2. المنظمة الدولية للهجرة. (2019). *التغطية الاعلامية للهجرة استنادا للقانون الدولي والأدلة دليل الصحفي*. تونس: المنظمة الدولية للهجرة.
3. بلقي فطوم. (2، 2022). *الاتجاهات الفكرية والنظرية المفسرة للهجرة غير الشرعية*. مجلة المجتمع والرياضة، جامعة الشهيد محمد خيضر، بسكرة، 5(1)، 414-424.
4. بن النوي عائشة. (أكتوبر، 2020). *مصطلح "الهجرة غير الشرعية" بحث في المفهوم والمعالم النظرية ضمن التوجهات الأكاديمية*. مجلة "الإبراهيمي للآداب والعلوم الإنسانية" جامعة برج بوعريج، 1(4).
5. بن قو أمال. (2011). *دراسة اتفاقيات الثنائية الفرنكو مغربية المتعلقة بهجرة اليد العاملة في ظل قواعد الحماية الدولية والأوروبية لحقوق العمال المهاجرين*. رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون الاجتماعي. جامعة وهران.

6. بوحسان سهام، و مكايي سيدي محمد. (30 6، 2023). الهجرة غير الشرعية من منظور مقارنة الأمن الانساني. مجلة الدراسات الاستراتيجية والبحوث السياسية، 2(1)، 41-26.
7. بوزبرة سوسن. (01 جوان، 2023). سوسيولوجيا الهجرة الجزائرية إلى فرنسا -قراءة تحليلية-. مجلة المعيار، 14 (01)، 1224-1209.
8. بول كولير. (2016). الهجرة كيف تؤثر في عالمنا (مصطفى ناصر، المترجمون). الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
9. حريدي صبرينة. (2019). الهجرة غير الشرعية من منظور أوربي: ظاهرة اجتماعية أم تهديد أممي؟ المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، 6(1)، 97-117.
10. دخالة مسعود. (أكتوبر، 2014). واقع الهجرة غير الشرعية في حوض المتوسط، تداعيات وآليات مكافحتها، المجلة الجزائرية للسياسات العامة . (5).
11. ذياب البدانية. (2012). التوثيق العلمي دليل النشر العلمي. عمان الاردن: دار المناهج للنشر والتوزيع.
12. رماش هاجر. (2013/2012). اتفاق الشراكة الأوروبية والجزائرية وسوق العمل في الجزائر. تأليف أطروحة دكتوراه (صفحة 200، 201). قسنطينة2.
13. رمضان احمد العمر. (2020). الهجرة غير الشرعية في الجزائر، تاريخها، مراحل تطورها، أساليبها، سلسلة كتاب أعمال المؤتمرات، مركز جيل البحث العلمي. ، 8، الصفحات 25-46.
14. ريمة مرزوق. (2020). الهجرة المغربية إلى أوروبا: من الهجرة الشرعية المقننة إلى الهجرة غير الشرعية. مجلة الدراسات الحقوقية، 7(3)، 81-38.
15. سعادي محمد. (1 6، 2020). الهجرة غير المشروعة بين الحق الانساني في التنقل وأحقية الدولة في حماية أراضيها. المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، 05(01)، 91-109.
16. سعدالدين مشاور، و فايزة شنافي. (14 06، 2018). تطور مفهوم الهجرة: من ظاهرة سوسيو-اقتصادية إلى ظاهرة أمنية-قراءة في تحول المفهوم-. مجلة الحوار الفكري، جامعة وهران، 13(15)، 191-222.
17. سعيدو علي. (2023). ظاهرة الهجرة غير الشرعية في المنطقة الأورو-متوسطية -حالة الجزائر-. مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، 12 (3)، 425-406.
18. شيماء عصام عبد الرحمان. (2017). أسباب هجرة العقول ونتائجها الاقتصادية على التنمي الاقتصادية في مصر. تأليف رسالة ماجستير. جامعة الاسكندرية.
19. عتيقة كواشي. (1 4، 2023). مفهوم الأمن المجتمعي على ضوء المقاربات النظرية. المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، 12(2)، 62-52.
20. علاق جميلة. (10 10، 2018). الأمن المجتمعي: مقارنة في المفهوم والعناصر. مجلة البحوث السياسية والإدارية، 333-348.
21. غبولي مني. (7 4، 2024). الاسباب الاقتصادية والاجتماعية للهجرة غير الشرعية. مجلة الأبحاث القانونية والسياسية، 6(1)، 140-126.

22. فريجة لدمية. (2010/2009). إستراتيجية الاتحاد الأوروبي لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة - الهجرة غير الشرعية أنموذجاً-. مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية. جامعة محمد خيضر بسكرة.
23. منار صبرينة، منار فاطمة، وإشوي عماد. (12 31، 2021). الآليات الدولية لمكافحة الهجرة غير الشرعية. مجلة الباحث في العلوم القانونية والسياسية، 3 (6)، 91-62.
24. مهيبة ناصر، وخليفة محمد. (12 31، 2021). الهجرة غير الشرعية نقطة الفصل بين جريمة الاتجار بالأشخاص وجريمة تهريب المهاجرين. مجلة الباحث في العلوم القانونية والسياسية، 3 (6)، 92-131.
25. محطات في تاريخ الهجرة غير الشرعية. (2020). تاريخ الاسترداد 03 26، 2020. من <https://www.aljazeera.net/2005/03>
26. نجيمة علاق. (2020). الهجرة غير الشرعية بين أسباب الطرد وعوامل الجذب. مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، مخبر الصناعات التقليدية لجامعة الجزائر، 9 (1).
27. نيبوش سهيلة. (2019). الهجرة غير الشرعية وشبكات تهريب المهاجرين في الجزائر. ظاهرة الهجرة كآزمة عالمية (بين الواقع والتداعيات) (صفحة 14). ألمانيا -برلين:- المركز العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية.
28. هاشم نعمة فياض. (2018). مفاهيم نظرية في الهجرة السكانية دراسة تحليلية مقارنة. مجلة عمران(26)، 7-35.
29. وردة بوقاسي، وأحمد خليفة زواري. (14 ماي، 2023). الهجرة وانعكاساتها النفسية. مجلة قبس للدراسات الانسانية والاجتماعية، 7 (2)، 225-200.

ثانيا المراجع باللغة الأجنبية

30. American Psychological Association. (2011). APA Style من الاسترداد من <http://www.apastyle.org>.
31. Bulent Kaya. (2002). *une Europe en évolution, les flux migratoires au 20 siècle*. Forum suisse pour l'étude des migrations et de la population, Neuchâtel, Suisse. Suisse: Editions du Conseil de l'Europe F-67075 Strasbourg Cedex.
32. I Lord. (2011). *Gestionnaires inspirants : les 10 règles de communication des leaders*. Montréal, Québec :Éditions Logiques.
33. J. et Langenfeld, S Merkling. (2010). *Psychologie, sociologie, anthropologie* من الاسترداد تم books.google.fr/books?id=j1ilcF5JwcC&printsec=frontcover&dq=2010+sociologie&hl=fr&ei=L5dKTmqH4.
34. Université)) .n.d. ((Grand dictionnaire terminologique من الاسترداد من http://www.granddictionnaire.com/btml/fra/r_motclef/index1024_1.as

